مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: سياسة حلف الناتو اتجاه المنطقة العربية (احداث الربيع العربي انموذجاً)
اسم الكاتب: د. عباس سعدون رفعت
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7186
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة حلف الناتو اتجاه المنطقة العربية (احداث الربيع العربي انموذجا)

د.عباس سعدون رفعت(*)
abassadon85@gmail.com

الملخص:

يعد حلف شمال الاطلسي (الناتو) واحد من اهم التنظيمات العالمية، وبحكم كونه ذراعا للغرب، يهتم الحلف باغلب مناطق العالم واقاليمه، وبضمنها المنطقة العربية، ولقد تضاعف اهتمام الحلف بهذه المنطقة بعد العام ٢٠٠١، وبضمنها احداث ما عرف ب: الربيع العربي، كونها تتعرض لاعادة صياغة تفاعلاتها وخرائطها السياسية، وهو ما سيكون موضع اهتمام هذا البحث.

المقدمة:

يثير موضوع حلف الناتو العديد من الموضوعات للنقاش، اولها متعلق بأسباب وجوده، واستمراره في المجتمع الدولي رغم ان ظروف ما بعد العام ١٩٩١ مختلفة عما كان موجود قبلها نظرا لانتهاء الحرب الباردة، وثانيها متعلق بالتوسع الذي حصل في ادوار الحلف، وفي عضويته الاصلية أو في علاقات الشراكة، وكلها تدفع إلى البحث عما يخطط له الحلف من مهام، عالمية، في ظرف اصبح الحلف موجودا بعيدا عن قارة أوروبا حيث محط الاهتمام الرئيس عند بدء التاسيس وليكون قريبا من الشرق الأوسط بعد المراجعة التي حصلت في عام ١٩٩٩ بشان توسع مهام الحلف، ولتكون متعلقة بكل ما من شأنه حفظ الأمن للدول الأعضاء.

(*)كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين.

وبعد ان اجتاحت المنطقة العربية عدة تفاعلات ومنها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وانطلاق احداث الحراك الشعبي او ما عرف (بالربيع العربي)، فان وجود وادوار الحلف الدولية في منطقة الشرق الاوسط ستكون محور اهتمام البحث.

اهمية الدراسة والهدف منها:

تتناول الدراسة بالتحليل مسالة في غاية الاهمية الا وهي مكانة وادوار حلف الناتو في المنطقة العربية، فهذا الحلف الذي تاسس لمواجهة متطلبات حماية أوروبا الغربية في زمن الحرب الباردة وجد نفسه كقوة ضخمة اتفقت اطرافه على تعزيز وجودها من خلاله، كجهة تنظيم، في النظام الدولي، فلم تلجأ إلى انهائه بعد الحرب الباردة انما عمدت إلى تطويره واعادة توجيهه من كونه قوة متعلقة بحماية أوروبا الغربية إلى كونه قوة غربية مهمتها ضبط تفاعلات النظام الدولي عبر منظومة عسكرية –سياسية، كما ان القوى الأطلسية وجدت فيه القوة الملائمة التي يمكن ان تواجه متطلبات مرحلة جديدة في مسعى الغرب لكي يعيد رسم الخرائط الجيواستراتيجية في بعض بقاع العالم، والتي بدأت انطلاقه التغيير فيه من الشرق الأوسط.

اما اهداف هذا البحث فانه يتحدد بالاتي:

١–البحث عن الأسباب التي دفعت الدول الأعضاء في الحلف إلى الابقاء عليه (بعد زوال اسباب نشؤه) بل والتوسع في اسناد المهام له.

٢–البحث في أسباب الاضطراب الذي يسود في المنطقة العربية.

٣–البحث في الدوافع التي جعلت حلف الناتو يتجه إلى البحث عن توسيع لادواره في المنطقة العربية بعد العام ٢٠٠٤.

٤–البحث عن ادوار الحلف الامنية والسياسية في المنطقة العربية.

وسيكون التركيز هنا على سياسة الحلف تجاه المنطقة العربية، ضمن مدة ممتدة لما بعد العام ٢٠٠١ لما استقر عليه الحلف من سياسات في التعامل مع هذه المنطقة .

اشكالية البحث:

ان الدراسة تركز على البحث عن علاجات لمشكلة مفادها: لماذا ظهرت سياسات حلف الناتو بالصيغة التي ظهرت عليها في المنطقة العربية؟

هذه المشكلة البحثية تطرح الحاجة للاجابة عن بعض الاسئلة ومنها، الاتي:

لماذا تاسس حلف الناتو؟ ولماذا استمر وجوده رغم انتهاء المسببات التي دعت إلى التاسيس؟

وما هو مضمون السياسة الاطلسية في المنطقة العربية؟ ولماذا تم صياغتها بهذه الطريقة؟

وما هو المتصور من ادوار الحلف في المنطقة العربية خلال الاعوام القليلة القادمة؟

الفرضية:

ان المشكلة في اعلاه، تطرح الحاجة إلى اعتماد مضمون فرضية مفادها: ان بحث الحلف، عن ضمان موقع افضل في العلاقات الدولية، يدفعه إلى المشاركة أو ربما الانفراد بترتيب الاحداث العالمية، واهمها ضمان ترتيب اوضاع المنطقة العربية بما يحقق مكانة افضل للقوى الغربية في النظام الدولي؛ وفقا لمنظور المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

المنهجية:

وانطلاقا من المشكلة والفرضية في اعلاه، سيتم اعتماد المنهج الوصفي في تناول موضوع البحث.

الهيكلية:

وبقصد تناول الموضوع من زواياه المختلفة، فقد قسمنا الموضوع إلى خمسة نقاط، وكالاتي:

أولا: أسباب نشأة حلف الناتو: منظور واقعي

انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، ولتنتهي معها فصول توازن القوى التقليدي بين القوى الكبرى في النظام الدولي: بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واليابان والمانيا، وليتم البحث عن منظومة مفاهيم جديدة يمكنها ان تحقق السلم والامن الدوليين بدلا من نظام توازن القوى[١]، والشروع بطرح صيغة الأمن الجماعي عند تاسيس عصبة الامم عام ١٩١٩، ثم تم الشروع بالتفاوض عليه(الامم المتحدة) عام ١٩٤٣ خلال الحرب العالمية الثانية ليتم تاطير عالم ما بعد الحرب به[٢].

إلا ان تلك المنظومة الفكرية–القانونية–السياسية، لم تستطع ان تصمد امام الخلافات التي نشبت بين القوى المنتصرة وخصوصا بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي، فالاخير عمد إلى التوجه نحو كسب مغانم ونفوذ داخل القوى الأوروبية عبر القوى الشيوعية، وهو أمر قاد إلى قيام شكوك ومخاوف عالية جدا في احتمالية حدوث صدام بين اقوى دولتين انذاك، في ظرف كانت القوى الأوروبية الرئيسة: بريطانيا وفرنسا مجهدتين جراء الحرب، والمانيا محتلة، ورغبة من الولايات المتحدة الامريكية في تثبت معالم نظام غربي ليبرالي راسمالي، فانها سارعت إلى طرح مشروع مارشال ابتداءا لاعمار أوروبا الغربية، وثم عمدت إلى وضع اللبنة الاساسية لانشاء تحالف يضم القوى الغربية الرئيسة، وهي كل من ايطاليا والولايات المتحدة وهولندا والنرويج وبريطانيا وكندا وفرنسا ولوكسمبورغ والدنمارك والبرتغال وبلجيكا وايسلندا، هذه الدول اجتمعت وقررت بناء منظومة مؤسسية متكاملة تحت عنوان: حلف شمال الأطلسي أو ما يعرف اختصارا بحلف الناتو[٣]، ووضع له خطة عمل تفيد بتوفير الحماية لدول غرب أوروبا من أي حالة اعتداء أو تهديد يمكن ان تتعرض له.

لقد عرف الحلف ضمن الاجندة الرئيسة لانشاءه بكونه: تحالف سياسي–عسكري، يقوم بغاياته تحت مظلة الدفاع الجماعي، بربط منطقة دفاع واسعة عبر الأطلسي، ويتمثل الهدف الأساس للحلف في حماية حرية وأمن أعضائه من خلال الوسائل السياسية والعسكرية، أما الوسائل السياسية فتتمثل بدعم الحلف للقيم الديمقراطية وتشجيع التشاور والتعاون في قضايا الدفاع والأمن لبناء الثقة ومنع الصراع بين دوله أو مع البيئة المجاورة لدوله الأعضاء، اما الوسائل العسكرية فتتمثل بالتزام الحلف بالسعي إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، وعند فشل الجهود الدبلوماسية، يمتلك الحلف القدرة العسكرية اللازمة لخوض عمليات إدارة معارك مهما كان سعتها. ويتم تنفيذ هذه العمليات بموجب المادة (٥) من الاتفاقية المنشأة للحلف، كما يمكن للحلف ان يقوم بمهامه عسكرية أو أمنية بتفويض من الأمم المتحدة، في إطار منفرد أو بالتعاون مع دول ومنظمات دولية أخرى، انطلاقا من اتفاقه مع غايات الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين. وعرف حلف الناتو نفسه انه تجميع يوفر فرصة

فريدة للدول الأعضاء من أجل التشاور واتخاذ القرارات بشأن القضايا الأمنية على جميع المستويات وفي مختلف المجالات، وان قراراته تعبر عن الإرادة الجماعية للدول الأعضاء بالحلف مجتمعة، حيث تتخذ جميع القرارات بالإجماع، وفي سبيل ان يكون الحلف فاعلا فانه تم بناءه بصيغة مؤسسية، تتيح لكافة الأعضاء تبادل علاقة ايجابية في الاطار العقدي للحلف، وهيأ له المقرات اللازمة، وتم رفده بمئات الخبراء المدنيين والعسكريين وتبادل المعلومات، واقامة الورش والندوات والحلقات وكل ما من شانه السماح بتشارك الأفكار، والمساعدة في إعداد قرارات الحلف(٤).

واذا ما اتينا إلى الهيكل التنظيمي للحلف، سنجد ان الحلف وفقا للتعريف القانوني هو منظمة، ووفقا للتعريف السياسي هو منظمة دولية اكثر مما هو منظمة اقليمية لانه يضم دول من طرفي المحيط الأطلسي من قارتين مختلفتين، وهو من الناحية العسكرية منظمة تتكون من تجمع متعدد الأجهزة: السياسية، والعسكرية، والإدارية، والتنفيذية، قيادته في بروكسل، وله مؤسسات مختلفة وقواعد عسكرية تغطى كل الدول الأعضاء في قارة أوروبا.

ويعد الحلف، بحكم بناءه المؤسسي، كيان مستقل له مهام محددة، يضع الخطط ويؤشر الكفاية والملائمة والجاهزية المناسبة للقيام بتلك المهام، ويفرض الحلف على الدول الاعضاء عدم اتخاذ سياسات منفردة تقود الى الزامه سياسيا وعسكريا خارج خطط الناتو، فالحلق يبقى وسيلة لتجميع قدرات الدول الاعضاء بدلا من اتجاه الدول كل منها بشكل منفرد لخوض علاقات الصراع ومواجهة التهديدات الامنية، الا ان الامر هنا ينبغي ان لا يغيب عن الذهن متعلق بكون السياسات الأطلسية يغلب عليها هيمنة منظور الولايات المتحدة بوصفها المساهم الاكبر في تحقيق الحلف لاستراتيجياته، اما السياسات الامريكية المنفردة فانها في احيان عديدة تبتعد عن الغطاء الأطلسي لتكون متعلقة بالمصالح الامريكية، ويرجع ذلك التباين إلى كون الدول الاخرى الاعضاء لما ارتبطت بالأطلسي ارادت ان تحتمي بمظلة واسعة من القدرات، وهو مظلة ضامنة للامن الاطلسي الجماعي، وهذه النقطة هي من كانت حاضرة بشدة في مسالة حدود سماح الناتو بالتدخل التركي في سوريا، في حين انه في حدث

احتلال العراق كان الامر بخلاف ذلك كون حدث الاحتلال تعلق بسياسات امريكية وليس أطلسية.

واذا ما اتينا إلى البناء المدني للحلف سنجده يتشكل من(٥):

١–مجلس الحلف، وهو أعلى سلطة للتشاور والتعاون في الحلف لاتخاذ القرار السياسي بشان كافة المسائل الأمنية التي تقع ضمن نطاق المهام الموكلة للحلف، والمجلس تجمع سياسي يتكون من جميع دول الحلف. ويجتمع المجلس مرة كل عام (جلسة عادية)، أو بناء على طلب أحد الأعضاء (جلسة غير عادية). ويتكون المجلس من وزراء الخارجية والدفاع والمالية للدول الأعضاء.

٢–لجنة نواب المجلس، وهي الهيئة الأساسية العاملة، والمستديمة للحلف، ومقرها في باريس،ومهامها تتمثل بوضع السياسة العامة والخاصة للحلف دون انتظار اجتماع المجلس، والعمل على تنسيق أعمال اللجان الدائمة، وتبادل الآراء في المسائل السياسية.

٣–اللجنة الاقتصادية والمالية، وهي لجنة غير دائمة، يمثل فيها كل الدول الأعضاء، ومهمتها اصدار التوجيه في النواحي المالية، لتجنب الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي قد تنشأ أثناء تنفيذ برامج الدفاع والإنتاج العسكري، وتقديم خطط لاستخدام الموارد المالية للحلف.

اما الهيكل التنظيمي العسكري للحلف فان مسرح عملياته، ونوع المهام التي اسندت له: توفير بيئة امنة لدوله الأعضاء، ومنع أي حالة اعتداء أو تهديد لدوله، تتطلب نشر قوات كبيرة الحجم واعداد الخطط الملائمة لأي طارئ أو ازمة يمكن ان تقع بها الدول الأعضاء، وطالما ان الدول الأعضاء لديها اتفاق على:

–توفير قوات واسلحة وموارد مالية كافية للدخول في انشطة الحلف، وبما يتطابق واحتياجات الحلف.

–وتسمح للحلف بنشر قواته داخل حدود الدولة العضو وتسمح باستخدام اراضي ومياه واجواء الدولة العضو من اجل اداء مهامه.

–وتسمح بتشارك المعلومات مع الحلف.

–وتسمح بوضع الخطط والاستراتيجيات الأطلسية وبالمساعدة في وضعها، دون طرح عامل السيادة في وجه الحلف،..

فان هذا الامر جعل الحلف يصمم هيكلا تنظيميا عسكريا يغطي المهام المنوطة به، مع ملاحظة ان اغلب القدرات القتالية والمعدات للحلف تاتي من الولايات المتحدة، ثم تاتي باقي اسهامات الدول الأخرى، أي انه توجد مساهمات للدول الاعضاء في الحلف من ناحية المعدات والقوات والانفاق والمساعدة على توفير غطاء معلومات وتوفير كامل التسهيلات اللازمة لتنفيذ الحلف مهامه ونشر قواته.

والهياكل العسكرية للحلف هي[٦]:

١–اللجنة العسكرية، وتتكون من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء، واختصاصاتها توجيه السياسة العسكرية للحلف.

٢–اللجنة الدائمة، وهي هيئة فرعية تتبع اللجنة العسكرية، تتكون من ممثلين عسكريين للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، مقرها في واشنطن،ومهمتها النظر في تطبيق السياسة العسكرية التي تقرها اللجنة العسكرية، كما تقدم التوصيات إلى لجان التنظيم الإقليمية.

٣–القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا، وهي المسؤولة عن إدارة أعمال القتال للدفاع عن الدول الأوروبية الأعضاء.

٤–لجنة كندا والولايات المتحدة الأمريكية، مكونة من مندوب عسكري من كل من كندا والولايات المتحدة.

٥–لجنة الإنتاج العسكري، وهي لجنة يمثل فيها كل الدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن إنتاج الأسلحة والمعدات والذخائر اللازمة لتنمية برامج التسليح والدفاع التي تقررها اللجان المختلفة المتلائمة واحتياجات الحلف.

ان الحلف وبقصد تحقيق غاياتها في حفظ الأمن الأطلسي، فانه يضع يوفر السلاح والقوات والاستراتيجيات المتلائمة وفقا لخطة الحلف المركزية. وهو ما جعل الحلف يتطور باستمرار

مراعيا التغير في البيئات الوطنية لدوله وللبيئة الاقليمية والدولية، فخلال المدة بين عامي ١٩٥٥-١٩٩٠، تطور الحلف في قوته واستراتيجياته، بما يتلائم واحتياجات اعضائه في مواجهة متطلبات الحرب الباردة ومتطلبات توسيع دورها الدولي، رغم ان الولايات المتحدة تصرفت في احيان عديدة لا بصفتها عضو في حلف الناتو بقدر ما تصرفت بكونها دولة لها حضورها الدولي بصفتها المنفردة. والمسالة هنا اذن ترتبط وفقا للمنظور الواقعي في العلاقات الدولية[٧] بمسالتين: ان الحلف يتفق مع احتياجات الدول الغربية القائمة على الانفتاح على العالم بحكم كونها دول راسمالية، وان الحلف ينظر إلى التوسع حيث يكون حدوده تحقق اقصى امن واقصى كفاية، اذ لا يمكن اضافة دولة تشكل عبئا استراتيجيا على الحلف، انما تتم اضافة الدول التي يمكن ان تحقق للحلف ميزة استراتيجية، خاصة في مرحلة الحرب الباردة [٨].

ثانيا: مهام حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة: أسباب الاستمرارية والتوسع في الادوار

بدأت الحرب الباردة باظهار عوامل التفكك مع ستينيات القرن الماضي، عندما اتجه السوفيت والأمريكان إلى قبول تسوية الازمة الكوبية بطريقة تتلائم ومصالح الطرفين وهو ما قاد إلى انشقاق واسع في المعسكرين الشرقي (العلاقة الصينية السوفيتية) والغربي (العلاقات الأطلسية-الفرنسية، واتجاه المانيا إلى الانفتاح على الاتحاد السوفيتي)، واستمر سقف الانحدار بالحرب الباردة يتجه صوب التسوية مرورا بالاتجاه إلى خفض التوتر في السبعينات بتوقيع اتفاقيات سالت ١ و ٢، للحد من الأسلحة الإستراتيجية، والانفتاح على التعاون [٩]، ورغم التصعيد الذي اصاب العلاقات الدولية بعد عام ١٩٧٩ بسبب احتلال السوفيت لافغانستان، الا ان الامر انتهى إلى تراجع مهم في الحرب الباردة بعقد قمة مالطا عام ١٩٨٦، بانفتاح السوفيت على ما عرف بالمكاشفة والمصارحة ومعرفة حجم الخلل في وضعهم الاقتصادي، وانتهى الاتجاه بسرعة إلى انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩، وقامت جمهوريات سوفيتية عدة باعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ و ١٩٩١، وصولا إلى اعلان تفككه رسميا نهاية عام ١٩٩١ ليبدأ العالم مع مرحلة جديدة عرفت بمرحلة

ما بعد الحرب الباردة، اعلنت خلالها الولايات المتحدة الامريكية عن نفسها بكونها الطرف المنتصر في الحرب الباردة، واعلنت عن نفسها كقطب عالمي اوحد(١٠).

لقد حصلت التفاعلات اعلاه بين اعوام ١٩٨٩-١٩٩١، وخلالها حصلت ما يعرف بازمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، واستخدمت الولايات المتحدة، ذلك الحدث كمدخل لاعادة ترتيب الاوراق في المنطقة العربية، ومنها عقد مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٩١، وهو امر اظهرها بمرتبة القوة القائدة للنظام الدولي، ثم سرعان ما دخلت القيادات والنخب الأمريكية في سجال بشان المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٢ بعد الخسارة التي تكبدتها في الصومال واضطرارها للانسحاب منه، ومفاد النقاش هل ستتجه الولايات المتحدة إلى قيادة العالم بمفردها؟ ام انها ستتجه إلى خوض غمار المشاركة في ادارة العالم؟

بمعنى آخر ان الولايات المتحدة وجدت نفسها امام فرصة لان تعيد صياغة النظام الدولي، في ظل عدم وجود قوة قادرة أو راغبة بمنافستها عالميا، الا انها وجدت ان هكذا اتجاه سيجهد الموارد الأمريكية المرهقة هي الأخرى جراء تداعيات الحرب الباردة، وهذا الامر قاد إلى سعى الرئيس الامريكي بيل كلنتون إلى موائمته عبر إستراتيجية دعم خفض القوة العسكرية المنتشرة عالميا واعادة انتشارها والاتجاه إلى دعم حضور الحلفاء الإقليميين عالميا، ورفع سقف الاهتمام بالاقتصاد(١١)، الا انه جوبه بقوة من قبل المحافظون الجدد، ليؤسسوا ما عرف بمشروع القرن الأمريكي عام ١٩٩٧-١٩٩٨، وكان جوهر مشروعهم ان النظام الدولي به فراغ كبير وان على الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية لاعادة توجيه النظام الدولي نحو وجهة تحفظ مكانة الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي(١٢).

في تلك الاثناء، كان هناك جدل من نوع اخر، الا وهو الجدل بشان مدى الحاجة لاستمرار وجود حلف الناتو كقوة رابطة بين الدول الغربية، وفي النظام الدولي. وكان مضمون الجدل يدور حول الاتي: ان الحلف قوة لحماية الدول الغربية، وان زوال الحرب الباردة لا يعف الغرب من الاستمرار بحماية نفسه، فالاخطار مستمرة، والذي تغير هو شكلها فقط، وان

بعضها ظهر بمضمون جديد، وكان اول المخاطر التي جابهت الغرب هي مخاطر حرب البلقان للاعوام ١٩٩٣-١٩٩٦، وهو ما دعا قيادات الحلف إلى طرح عدة رؤى بشان الحلف[١٣]:

-الاستمرار ضمن المنهج القديم الذي ظهر عليه الحلف منذ التاسيس

-او تعديل الحلف من حيث مهامه، لتكون بمستوى التحول الحاصل

-او التحول إلى غطاء هجومي يعكس وجود الغرب على قمة الهرم الدولي

-او الاتجاه إلى حل الحلف وانهاءه كما انتهى حلف وارسو

والواقع ان طروحات اعادة النظر بالحلف لم تطرح بعد عام ١٩٩٣ انما طرحت عام ١٩٩٠ أي بعد ان ظهر التفكك على منظمة حلف وارسو، واستقرت دول الحلف باحداث تحول من كونه قوة مواجهة تهديد مباشر من حلف وارسو، إلى كونه اداة تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، وهو ما غير مضمون التحالف من كونه أداة للدفاع الجماعي، إلى كونه منظمة تبحث عن توفير الحماية لامن الدول الأعضاء في مواجهة تهديدات غير محددة، وذلك في حزيران عام ١٩٩٠[١٤].

ان هذا التحول كان يتطلب معه اجراء مراجعة على الهيكل التنظيمي للحلف، وكان الغالب هي وجهة النظر الأمريكية، كون الولايات المتحدة هي من تحملت الجزء الاكبر من قوة الحلف ومهامه، وهي سعت إلى ان يكون الحلف اداتها في مواجهة بيئة ما بعد الحرب الباردة، ورأت الدول الأعضاء ان أمن الحلف يتعرض لمخاطر عسكرية وغير عسكرية كثيرة التنوع، تأتي من اتجاهات عديدة، وغالباً ما يصعب توقعها. وتتضمن هذه المخاطر: عدم الاستقرار واحتمال نشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع عند تخوم الحلف وحدوده خاصة الجنوبية والشرقية منها، ومن اهم المخاطر التي يتوقع ان تصيب الدول الأعضاء هي: الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة وانقطاع وصول موارد الطاقة،..[١٥].

والواقع ان الحلف بدأ يعيد النظر بالمصالح الأمنية التي يتعامل معها وتشكل تهديدات يتوجب التعامل معها تخطيطا ونشرا للقوات، فصار التركيز ليس على أمن الدول الأعضاء انما على

مصالح تجمع المنظومة، وصار هناك تركيز على المسائل التي كانت محل اجماع من قبيل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي، ومنع وصول الطاقة للاسواق الغربية، ونشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بدول الحلف، واضيف ظهور انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان تدفع الى الهجرة الى دول الحلف، واي فعل يقع ضمن مبادئ تسمح للحلف بالتوسع والقيام ادوار تخدم المجموعة الأطلسية[١٦].

وهنا طرح الحلف للنقاش مسالتين مهمة الا وهما: التوسع بالعضوية وامكانية ان يكون الحلف مبادرا بشن عملياته ضد دول أو اطراف تشكل تهديد للمصالح الواردة في اعلاه. وهذا الامر قاد إلى مراجعة لسياسة نشر القوات، وهيكلة الحلف، وبالفعل انتهت المراجعة إلى ان الحلف لا يمكن له ان يستمر بادواره المتوقعة، وهي: ان يكون ذراع يحفظ للغرب قوته في النظام الدولي الاحادي القطبية ما لم يعد صياغة انتشاره لتلائم سقف واسع من التهديدات لمصالح دول الحلف، وهو امر لا يمكن ان يتحقق ما لم ينتشر الحلف على مساحة اوسع ويضيف مساهمات أعضاء جدد، فلا يمكن معالجة سقف مرتفع من التهديد التقليدي وغير التقليدي بهيكلية الحلف القائمة ولا بانشاء قوة تدخل سريع مما اتفق عليه مرحليا عام ١٩٩١، انما اعادة الهيكلة الكلية اصبحت امر سياسي وفني مهم لبقاء الحلف واستمراره. وكانت اهم المراجعات لدور الحلف هي ما حدث عام ١٩٩٩ بقمة واشنطن الأطلسية والتي تم فيها المصادقة على البدء بمرحلة اعادة الهيكلية للحلف.

لقد اتجه الحلف بين عام ١٩٩٠-١٩٩٩ إلى الدخول في عدة مواجهات، ومنها دخول بعض اعضاءه (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، والمانيا، وايطاليا) المواجهة في ما عرف بازمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١، ثم كان الاختبار الثاني قرب حدوده في البوسنة والهرسك اثناء حروب البلقان، واجاز الحلف لدوله في عام ١٩٩٢ توفير امدادات غذائية للمدنيين، واجاز الحلف للدول الأعضاء قصف اهداف عسكرية عام ١٩٩٤ في اعقاب توقيع اتفاق دايتون[١٧]، ثم جاءت المهمة الثالثة التي تدخل فيها الحلف المتعلقة باستقلال كوسوفا عن صربيا عام ١٩٩٩ [١٨].

واذا ما تم مراجعة ما استقر عليه الحلف عام ١٩٩٩ سنجد ان الحلف ركز على المهام الجديدة المتعلقة بكون ما يؤديه هو توفير غطاء لامن القارة الأوروبية باوسع قدرات ممكنة لتتفرغ الولايات المتحدة لاداء مهام في مناطق أخرى من العالم، مع امكانية الاستعانة بالحلف عند الضرورة، كما ان بقاء وتوسع الحلف يمكن استخدامه كوسيلة للضغط على تخوم الحلف ودفعها للشروع بتحقيق اصلاحات وفقا لما تطمح اليه دول الحلف وخاصة في شرق أوروبا والمنطقة العربية(١٩).

اما روسيا فانها وبعد التحول الذي حصل فيها لم تكن راغبة بالانضمام إلى الحلف واستمر موقفها حتى منتصف التسعينيات، عندما تغير موقفها في رفض وصول التوسع إلى حدودها الشرقية، عندما بدا الشيوعيون والقوميون الروس يشكلون اغلبية في مجلس الدوما، والاتجاه إلى تذكير الولايات المتحدة والغرب انها ما تزال قوة نووية كبرى، وهذا الامر تسبب بصعود بعض التوتر بين الحلف وبين روسيا.

واما على صعيد المنطقة العربية فان الحلف طرح عام ١٩٩٥ الشراكة مع دول مثل مصر وموريتانيا والمغرب وتونس وإسرائيل، للمساهمة بحوار أمن البحر المتوسط. وكان هدف الحلف من ذلك التعرف على وجهات نظر الدول المطلة على البحر المتوسط من القضايا التي تهم حلف الناتو، وهذا الامر اعطى انطباعات لدى الروس ان الحلف يسعى لان يكون النظام الدولي مغلق على قيادة الغرب، أي ان نشر القوات والعضوية وتوجهات علاقات الحلف العالمية كلها تعطي مؤشرات سلبية على وضع روسيا القادم، وهو ما لم ترضى روسيا عنه.

ما يهم هنا ان اتجاه قمة واشنطن الأطلسية إلى توسيع الحلف ليس سعيا لتحسين البيئة الأمنية التي تعمل بها الدول الأعضاء في الحلف، انما من اجل ان يكون الحلف اداة لدوله الأعضاء في تبوء مكانة متقدمة في النظام الدولي، نقول ان هذا المسعى ترافق مع صعود مجموعة جديدة من التحديات تهدد الأمن الغربي، ومنها الصراعات في البلقان وفي قبرص، فضلا عن مخاطر قيام انظمة تتقاطع مع القيم الغربية ومنها تصاعد موجة التشدد الاسلامي في المنطقة العربية(٢٠).

ثالثا: حلف الناتو والتحول في النظام الدولي بعد عام ٢٠٠١: التحولات في الشرق الاوسط

لقد شهد العالم بعد العام ٢٠٠٠، مجموعة من التحولات الخطيرة في النظام الدولي، ومنها المتعلقة بصعود المحافظين الجدد إلى قمة القرار السياسي في الولايات المتحدة، في حين ان روسيا شهدت صعود التيار القومي ممثل بالرئيس فلاديمير بوتين، وهنا اصبح النظام الدولي في اطار وضع جديد، يفرض على القوى الغربية اعادة صياغة سياسات تنسجم وما انتهى اليه ذلك النظام، كما ان مستهل القرن الحادي والعشرين بدأ بحدث مهم يتمثل بحدث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة.

ان ما آل اليه وضع النظام الدولي بعد العام ٢٠٠٠، يقتضي الحال تتبع ما يجري في الشرق الأوسط، خلال المدة بين ٢٠٠٠-٢٠١٠، وهي المدة التي اسس فيها الحلف لمنظوره في التوسع على ارض الواقع كسياسات، وتتبع خرائط الشرق الأوسط والتحولات التي يتوقع ان تشهدها في اعقاب التحولات في النظام الدولي، علما انها مرحلة شهدت خلافات بين القوى الأطلسية بشان التعامل مع الشرق الأوسط وخاصة بعد حدث احتلال العراق والتي تسببت بارباك مؤقت في العلاقات الأطلسية.

وحتى نستطيع وصف النظام الدولي عام ٢٠٠٠ وما بعده، يلاحظ ان العالم قبل عام ١٩٩٠ كان يعيش ثنائية قطبية مفككة، الا انه اتجه إلى القطبية الاحادية للمدة بين ١٩٩٠-١٩٩٢، وتحول بعدها النظام الدولي إلى الاتي:

-سياسيا وعسكريا هو نظام احادي القطب، بوجود الولايات المتحدة مدعومة بحلف الناتو.

-واقتصاديا كان العالم يعيش تعددية في القوى الموجودة على قمته، أي ان الولايات المتحدة لا تشكل القوة الاكبر انما هي قوة من بين القوى الاقتصادية، بل وانها فقدت القدرة على المنافسة في الكثير من القدرات الاقتصادية[٢١].

-وثقافيا، كان العالم يعيش حالتين متناقضتين: اولها العولمة التي تجعل العالم كله وحدة واحدة، وفيه فان الحضارات غير الغربية هي الاكبر والاكثر دينامية، وما يقدم لعالم العولمة هو التكنولوجيا والتعليم، في حين كان هناك ما يقابله الا وهو الرجوع إلى الحضارات الاولية التي

تحيط بالامم الأخرى غير الغربية، والتعبير عن خصوصيتها الثقافية والحضارية، ومنها الحضارات الهندية والافريقية، وهو ما جعل صمؤيل هنتنغتون يطرح ما عرف بصراع الحضارات عام ١٩٩٣-١٩٩٦ بوصفه تنبوء للصراع القادم، قوامه ان العالم كله سيندفع للتعريف عن نفسه، في مواجهة قوى العولمة وباستخدام تقنيات العولمة، وهو ما سينتهي إلى صعود قوى متعددة في مواجهة العالم الغربي المسيحي، ومنها: حضارة العرب التي يغلب عليها الإسلام، وحضارة السلاف التي يغلب عليها الارثوذوكس، وحضارة الصين الكونفوشيوسية، وحضارة الهند الهندوسية-البوذية،.. وان الغرب سيكون اكثر عرضة للصدام مع الحضارة العربية، أي انها تصلح ان تكون موضوع العدو القادم الذي يبرر الانفاق العسكري ووجود حلف الناتو على تخوم المنطقة العربية[٢٢].

الوضع المتعدد في اعلاه، وخصوصا على صعد العولمة والجوانب السياسية والعسكرية، هو ما يهمنا في توصيف النظام الدولي عام ٢٠٠٠ وما بعده، فالتطورات التي اصابت النظام الدولي جعلت المنظور له من قبل القوى الغربية بحاجة إلى مراجعة مهمة، فاذا ما اتينا إلى أوروبا فانها كانت تعيش ما بعد لحظة زوال الحرب الباردة عنها والاتجاه إلى توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، والاتجاه إلى بناء مجتمع الرفاه، والوفرة، والتعامل مع التحديات غير التقليدية، والبحث عن هوية خارج الأطلسي، مع بقاء حلف الناتو كاطار ضامن لامن أوروبا، والسعي إلى تقليل نقاط الصدام والتوتر على حدود أوروبا وخاصة في البحر المتوسط والبلقان والقوقاز وأوروبا الشرقية.

اما الولايات المتحدة فان صعود المحافظون الجدد عنى الكثير لها، فهؤلاء طرحوا هدف استخدام كل الوسائل لجعل الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، وتتبنوا قبل أيلول ٢٠٠١ الضربات الاستباقية[٢٣] في التعامل مع التحديات والتهديدات، ووصف عريض إلى كون الإرهاب هو من يهدد المصالح الأمريكية، وكان الامر يتجه إلى وضع عدو وهمي لجعل الاستعداد بمستوى غير مسبوق مع هدف يبرر للعالم انها مضطرة ان تعيد صياغة سياساتها لتكون بمستوى التحدي الطارئ، وبالفعل جاءت احداث ١١ أيلول بعد مدة قصيرة من

تولي المحافظون الجدد السلطة، في أيلول ٢٠٠١، وتسبب الامر بحدوث فوضى في النظام الدولي، فالولايات المتحدة ادعت ان الأحداث من فعل فاعل، الا ان الفاعل كان موضع شبهة، واذا ما حلنا المعطيات الموجودة بعد نحو عقد ونصف على تلك الاحداث سنجد ان هناك من يعتقد انها بتدبير من اجهزة وقوى امريكية، وان كان المنفذ تنظيم ارهابي[٢٤].

الا ان الولايات المتحدة ركزت على النتائج، فبعد اقل من ساعة تم تحديد العدو، وهو: الإرهاب الإسلامي المتطرف، ووصف الاتجاه القادم لعمل الولايات المتحدة: ضرب افغانستان ويليه العراق، وهو امر دفع الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن التابع للامم المتحدة، وطلبت تدخله وصدر منه قرار يدين الإرهاب وكل ما له صلة بذلك، ودعا إلى التعاون مع الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب، وبالفعل اتجهت كل دول العالم إلى فتح بياناتها التي تتعلق بالإرهاب لمساعدة الولايات المتحدة، ودعمها بفتح حدودها واجوائها وبيانات التعاملات المالية للوقوف على كل ما من شأنه ان يساعدها على محاربة الإرهاب، ومع نهاية العام ٢٠٠١ تم احتلال افغانستان وانهاء نظام حكم طالبان فيها.

وبعدها بدا موضوع العراق يطرح بشدة من قبل الساسة الأمريكان[٢٥]، في مرحلة بدات الكثير من الدول تدرك الاتي: اما ان الولايات المتحدة خدعتها في شان احداث ١١ أيلول، أو ان ما تمارسه الولايات المتحدة لا ينسجم مع هدف مواجهة الإرهاب، انما ينسجم مع هدف فرض ارادة الولايات المتحدة عالميا، وهو ما دفع روسيا والصين إلى اظهار معارضتهما للسياسة الأمريكية ومعها دول أوروبية مثل فرنسا واحيانا المانيا[٢٦].

في تلك المرحلة من النظام الدولي كان العالم يتجه صعودا نحو افراغ السيادة من مفهومها ومعناها، ويتسارع إلى فتح الحدود عاما بعد اخر، بفعل التطورات التكنولوجية، وبفعل الاتجاه إلى ما يعرف بالامن الإنساني، وظهور تحديات لا يمكن مواجهتها بالارادة المنفردة للدول، مثل الإرهاب والبيئة والفقر والانتشار النووي،.. وبدا الوعي الإنساني العالمي ينتشر ليعبر عن وجود منظور عالمي، تتحول بسببه الارض وجميع من فيها إلى عقلية القرية الصغيرة وليس إلى عقلية الدول ذات السيادة المطلقة[٢٧].

ما يهمنا هنا ان العالم في تلك المرحة اطلق مرحلة العالم في القرن الحادي والعشرين، وسعى الغرب الى ان يكون هو القوة التي تحتل موقع القيادة في النظام الدولي، نظام يقوم على اسس سياسية ومفادها مركزية الغرب عالميا، وعسكريا يتمثل بوجود حلف الناتو كذراع للغرب في تحقيق اجنداته، واقتصاديا بتركز راس المال والتكنولوجيا والصناعة والتجارة بيد الغرب، وثقافيا بكون الحضارة والثقافة والقيم الغربية انما هي قيم عالمية يقاس عليها القيم الأخرى سلبا أو ايجابا، ويتوجب على أي دولة ان ارادت ان تكون من المجتمع العالمي ان تكن منسجمة مع القيم الغربية في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة والطبيعة الاستهلاكية.

في تلك المرحلة التاريخية من العالم، أي في مرحلة افتقد فيها إلى قوى قادرة وراغبة على منافسة الغرب على زعامة النظام الدولي، كانت القوى الأطلسية قد اتفقت على احداث اهم تحول في حلف الناتو من كونه حلف يحفظ امن الدول الأعضاء، إلى كونه غطاء لتحقيق مصالح أمنية عريضة، وعلى نطاق امتد ليغطي أوروبا الوسطى والبحر المتوسط، بل ووصل إلى اسيا الوسطى بعد احتلال افغانستان عام ٢٠٠١، وهنا كان على الحلف ان يؤدي ادوار تتفق مع متطلبات بيئة أمنية واسعة، تحتوي على تهديدات متنوعة، وفي تلك المرحلة بدات الولايات المتحدة تحدث مراجعة على استراتيجياتها فانتقلت من الحرب الاستباقية إلى تبني الحرب الوقائية[٢٨]، الا ان الامر ليس بتلك السهولة، فالتماس مع بيئة محدودة والتعامل مع تحدياتها امر ممكن بقدرات الحلف، الا ان الانفتاح على النظام الدولي ككل وطرح تعامل مع كل التهديدات العالمية بقدرات الحلف فقط امر غير ممكن، فالقدرات الأمريكية مثلا كانت مبنية على التعامل والدخول في حربين إقليميتين في آن واحد، الا انها انتهت إلى انها غير قادرة على الخوض في اكثر من حرب إقليمية واحدة بعد حرب العراق عام ٢٠٠٣، في حين ان النظام الدولي فيه العديد من التحديات وخاصة الصراعات والتوترات الإقليمية، والإرهاب والهجرة والانتشار النووي وغيرها من التحديات. وهو امر اعاد معه طرح ملف،

ان الولايات المتحدة دولة ليست قائدة انما دولة لا يمكنها الا استخدام صيغة الشراكة في تنظيم علاقاتها مع دول العالم، وهو ما بدا يسود عام ٢٠٠٨ وما بعده.

الا ان الحلف ما زال لم يستطع التعامل مع البيئة التي ظهرت في الالفية الجديدة كون قدرات الحلف تتطلب التحول إلى التعامل الانتقائي مع التحديات وليس الاعداد للتعامل مع كل التهديدات، مهما كان منطقة وجودها أو نوعها.

وهذه النقطة تنقلنا إلى نقطة اخرى مهمة، الا وهي التهديدات الاكثر جدية التي يتعامل معها الحلف والتي يتوقع ان تتطور في السنين القادمة، انما تتمثل ليس بروسيا، فهي قوة تبقى تدور في اطار كونها قوة اوروبية ومن ثم فانه يمكن استيعابها ان اعطي لها مكانة مميزة في ادارة النظام الدولي، انما هي تتمثل بالتحديات التي تتعلق بالمنطقة العربية كونها منطقة ينظر لها المسيحيون المتدينون انها ستكون مهبط المسيح المنتظر، وان الاخير لن ينزل على الارض من غير ظهور دولة إسرائيل الكبرى، وهو ما يجعلهم يعملون على محورين:

-دعم إسرائيل بلا أي حدود

-وافشال الدول العربية إلى اقصى الحدود، وهو ما ظهر عبر نشر اطروحات الفوضى الخلاقة، واطروحة ما عرف باحداث الربيع العربي التي تسببت بفشل كبير في نظام الدولة في ليبيا وسوريا واليمن، ومشكلات كبرى في مصر

وهو امر قاد إلى سياسات لا يمكن ان تقود إلى الاستقرار الأمني في المنطقة العربية، ولهذا لا توجد نتيجة للحوار العربي الاوربي الذي انطلق عام ١٩٧٥، ولا لمؤتمرات ولقاءات الشراكة الاورومتوسطية عام ١٩٩٣، كما فشلت سياسات تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي، وغيرها من برامج ديمقراطية المنطقة العربية، فضلا عن وجود مشكلات تجذرت في المنطقة العربية ومنها: مشكلة عدم شرعية انظمة الحكم العربية، ومشكلات الفقر الذي يتسع نطاقه، ومشكلة غياب فرص التنمية عربيا، ومشكلة غياب الامل باي تطور يمكن ان يحدث في المنطقة العربية مستقبلا،..[٢٩].

رابعا: الشرق الأوسط واحداث ما بعد ١١ أيلول: محاربة الإرهاب

في البدء علينا ان نوضح ان الشرق الاوسط وحسب الموجود في الجغرافيا والعوامل القومية،هو ان هناك منطقة عربية موزعة بين عدد من الدول العربية، فالعرب منتشرون من غرب إيران حيث الاحواز واطلالة الخليج العربي الشرقية وتنتهي إلى المحيط الأطلسي، ومن البحر المتوسط إلى الصحراء الكبرى في افريقيا والقرن الافريقي، اما الشرق الأوسط فهو تعبير يقتطع من العرب فقط مصر وبلاد الشام والعراق، ويضيف عليها تركيا وإيران وإسرائيل؛ وهناك من يضيف اليها افغانستان، أي انه عملية قسرية لمحاولة سحب جزئية للعرب، لا يتم تسميتهم بهذه التسمية انما تغليب تسميات طائفية أو قبلية عليهم حتى تضيع اغلبيتهم بين مكونات شرق اوسطية، في هكذا محيط لا يوجد فيه اغلبية عربية يسهل ابتلاع العرب وضرب تاريخهم والثأر التاريخي مما تسببوا به من انهاء للولاية المسيحية على اغلب الشرق الأوسط، وبالاستفادة من اهم عامل مساعد: اليهود كونهم يطمحون لان يكونوا مركز الشرق الأوسط، ورغبة لبعض القوى الإقليمية في اداء ادوار اكبر(٣٠).

واليوم، ان حسبنا الامر على اساس الشرق الأوسط فانه يكاد يكون فيه استقرار نسبي في تركيا وإيران وإسرائيل، وان اردنا دراسته من زاوية المنطقة العربية فهو غير مستقر، وحتى نفهم أسباب عدم الاستقرار العربية يلاحظ الاتي:

١–تاريخيا، ان المنطقة العربية عانت لمدة طويلة من الاحتلال الأوروبي، وزرع فيها الكيان الإسرائيلي، واضعفت إلى مستوى ثقافي لا يمكن معه التجديد الا بثورة شاملة(٣١).

٢–عانى العرب بعد انتهاء الاحتلال الأوروبي من اقامة انظمة حكم غير محددة الهوية، فالمنطقة خرجت بلا بنية تحتية، وتعاني من الامية والفشل في رفد الحضارة الإنسانية على مدى المدة بين ١٤٩٢ حتى اواسط القرن العشرين، أي على مدى اربعة قرون ونصف، وازاء ذلك التراجع والاحتلال لم يكن الغرب راغبا ان يقام أي نظام حكم يحاكي البيئة والثقافة والقيم السائدة في المنطقة، فالغرب هو من ضرب الحكم الإسلامي في الدولة العثمانية من خلال رفع قيمة العامل القومي، وبعد الاستقلال ظهر ثلاثة انواع من نظم الحكم(٣٢):

-نظم تحاكي الاتجاهات اليسارية في القومية العربية، ومنها العراق بين عامي ١٩٥٨-٢٠٠٣؛ مع ان المرحلة بين ١٩٧٩-٢٠٠٣ كانت اقل يسارية واكثر استبداد.

-ونظم تحاكي الاتجاهات الاشتراكية،ومنها مصر خلال المدة بين ١٩٥٢-١٩٧١، والجزائر بعد ١٩٦٢.

-ونظم تحاكي التقليد: القبلية والملكية، ومنها الاردن والمغرب وبلدان الخليج العربي.

-وكان هناك نماذج أخرى مشوهة مثل تونس بعد الاستقلال ولغاية ٢٠١١، وسوريا خلال عهد حكم الاسد، وموريتانيا، وهي التي يغلب عليها العسكر ومنها نظام حكم العراق للمدة بين ١٩٧٩-٢٠٠٣.

والعرب عانوا هنا من وجود تسلط واستبداد احدث فراغ خطير في السلطة، وعدم نمو طبيعي بالوعي السياسي، وعدم تقدير للتيارات السياسية، ومحاولة توحيد الشعوب العربية سياسيا، وهو امر قاد إلى انتاج انسداد سياسي، ودفع إلى حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، تسببت بهوة واسعة وانغلاق، ما جعل المجتمع منقسم بين مجموعتين:

- **مجموعة السلطة ومؤيدوها والقائمة علاقاتهم على الولاء وهم نسبة صغيرة جدا من المجتمع يتمتعون بالموارد وبالمناصب وبالسلطة وكل ما له علاقة بها**
- **ومجموعة عامة الشعب ممن يعيش حياة بسيطة لا تعينه الا على مراعاة متطلبات احتياجاته اليومية.**

٣-اقتصاديا، فلقد ذهبت موارد الشعب العربي إلى احد اوجه الانفاق الاتية: جيوب الحكام العرب واقاربهم وتابعيهم، والى المؤسسة العسكرية والأمنية التي لجأ في التوسع بها إلى عذر مفاده كون العرب في صراع مع إسرائيل ليتم بنائها وتوجيهها إلى ضرب التيارات السياسية العربية وليس إلى المواجهة المزعومة(٣٣).

٤-ثقافيا، ان الغالب على البلدان العربية هو غياب الهوية العربية والإسلامية بفعل سياسات الحكام في محاربة الإسلام والعروبة، والسعي إلى تفكيك المجتمعات العربية في البلدان الشمولية

والتي دفعها نحو قبلية مفرطة في البلدان الاميرية. وانتهى الامر إلى تضخيم لمسالة الغربة الثقافية للمواطن العربي داخل بلدانه[٣٤].

لقد عملت قوى عديدة على تعريف الإرهاب، الا انها جميعا لم تتفق على تعريف ثابت له لانها ستدين به نفسها، ومنها إسرائيل التي سعت إلى لصقه بالإسلام، وكذلك الولايات المتحدة، وكانت مجموعات اصولية غربية اكثر تحديدا في وسمه بالإسلام، والإرهاب يكاد لا يتجاوز معنى: انه اعمال انتقام غاياتها سياسية تتجاوز أي سقف اخلاقي في مراعاة الخسائر الحاصلة له، ومنه التطهير والابادة والعنف السياسي القائمة على اساس تمييزي[٣٥].

ومسالة الإرهاب لا تقف عند عام ٢٠٠١، أي عند احداث ١١ أيلول المشكوك فيها، فيمكن ان تكون الادوات إسلامية أو عربية، وهو امر باستطاعة أي جهاز مخابراتي عالمي ان يوظف أو يجبر مجموعة محددة ان تتبنى عملية أو تقوم بعملية ما، الا ان من يقف خلف تلك المجموعات، بالطريقة التي نفذت بها، انما هي جهات لا يمكن ان تخرج عن نطاق كونها اعمال مخابراتية، وبعد العام ٢٠٠١ نشط الإرهاب في المنطقة العربية ضمن فلسفة تتبناها الدول الداعمة له. ففي الولايات المتحدة كانت الرغبات تتباين بين اظهار المخلص وفقا لتفسيرات المجموعات الاصولية التي ترى ان ظهور إسرائيل الكبرى واجب ديني ونشر الفوضى في البلدان العربية هو الكفيل باظهار المسيح المنتظر، في حين ترى إسرائيل ان الفساد في المنطقة العربية والفوضى هو السبيل لبقاء إسرائيل، كون ازالتها وفقا لتعاليم العهد القديم ونصوص القران الكريم ستكون بعد رجوع العرب إلى الإسلام، أي ان الاعتقادات التقت على الغاية وتبقى الوسيلة التي وجدت ضالتها في مجموعات تتبنى تفسيرات مغالية في الدين لم تسمح انظمة الحكم لها ان تتفاعل مع المحيط العربي لبيان مدى امكانية تطبيق تفسيراتها على ارض الواقع، انما حاربتها ودفعتها لان تستغل من الخارج، رغبة من انظمة الحكم العربية بالحفاظ على السلطة[٣٦].

خامسا: الشرق الأوسط بعد مبادرة اسطنبول واحداث الربيع العربي

في عام ٢٠٠١ تم احتلال افغانستان، وكان هناك اتفاق أطلسي على حدث الاحتلال وانهاء نظام حكم طالبان، وضرب تنظيم القاعدة، الا انه بعد ذلك حدث انقسام داخل الحلف بخصوص ما ارادت الولايات المتحدة تنفيذه في المنطقة، المتعلق باحتلال العراق وتغيير نظام حكمه، وبالفعل كانت الخطة الأمريكية تتجه إلى اتمام الاحتلال، وهنا حدثت تقاطعات بين أعضاء حلف الناتو بشان الحاجة إلى حدث احتلال العراق، فحدث احتلال العراق كانت المؤشرات تدعم انه سيتسبب برفع نسبة العداء للغرب عامة، ويرفع مستوى التعرض إلى المصالح الغربية، ويقوي شوكة المجموعات الإسلامية المتشددة، كما انه يعرض التنظيم الدولي الممثل بالامم المتحدة للضرر لانه سيخلق انقسام بشان المبررات المقدمة للقيام بالفعل، كما انه سيخلق ضرر بنظام العدالة الدولية لانه لا يقيم وزنا لكيفية التعامل مع حالات العدوان وغيرها من حالات الانتهاك لنظام العدالة الدولية، والاكثر منه انه سيخلق مشاكل اقتصادية متعلقة بامكانية ان تقفز اسعار الطاقة إلى مستويات مرتفعة جدا كونها ستخلق اضطراب في منطقة مهمة لانتاج النفط وقريبة من خطوط امداده الرئيسة، كما انه سيخلق مشكلة في العلاقة بين الاديان والثقافات، وخصوصا في مدى قبول المسلمين للثقافة الغربية كون الامر اظهره الرئيس الأمريكي الاسبق جورج بوش الابن ان ضرب واحتلال العراق انما هي مسالة انزلت من الرب اليه بتكليف شرعي، وفي حالات أخرى ركز على مسالة انها استمرار لصراع صليبي مع العالم الإسلامي، وكلها هيأت المسببات في عدم اتفاق اغلب الدول في الحلف مع نهج الولايات المتحدة، رغم انها تتفق معها في الغاية[٣٧].

وبالفعل، اتجهت الولايات المتحدة إلى بناء قاعدتين غريبتين في التعاملات الدولية: الاولى متعلقة بانها ستتجه إلى الاعتماد على خيارها بالعمل المنفرد، والوقائي، والثانية، انها تبنت خيار تحالف الراغبين، والامتناع عن اقناع حلف الناتو بمساندتها، وتحالف الراغبين هو يعتمد على كل قوة يمكن ان تتوقع مكافئة من الولايات المتحدة، وهي ليست بالضرورة في الحلف الناتو، وهكذا فانها رغم حصولها على دعم بريطانيا واسبانيا وايطاليا من أعضاء الحلف، فانها ركزت على تحالف دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية واليابان واستراليا، وكلها ساعدت

الولايات المتحدة اما بتمويل أو قوات أو كونها رصيد دولي حسب على منح العمليات غطاء دولي واسع، في ظرف ان العرب اتجهوا إلى تقديم دعم أو اظهار عدم مبالاة بالاحداث التي اصابت العراق عام ٢٠٠٣، وانتهت الحرب إلى احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، لتبدأ مرحلة جديدة الا وهي مرحلة الاحتلال التي دامت بين نيسان ٢٠٠٣–حزيران ٢٠٠٤.

الاتجاه سار وفقا لما ترغبه الولايات المتحدة وتجاهلت الحلف كاطار داعم، اضطرت الولايات المتحدة إلى خوض مسعى اعادة العلاقات الطبيعية وخفض التوتر مع الحلفاء، وهو ما تم في قمة اسطنبول الأطلسية عام ٢٠٠٤[٣٨]، ففي هذه القمة تم طرح مسالتين للنقاش وقدمت تصورات فيها، ووضعت علاجات تم اعتمادها وهي:

١–مسالة العلاقات الأطلسية، بعد احتلال العراق

٢–ومسالة العلاقات بين حلف الناتو وبين قوى أخرى يمكن ان يضمها الحلف بعلاقات شراكة متعددة الاتجاهات

اما بخصوص العلاقات الأطلسية، فالواضح انه تم الاتفاق على تجاوز الخلافات التي تعلقت بالعراق، وتم الاتفاق على دعم جهود الولايات المتحدة في العراق، حتى لا تتورط فيه الولايات المتحدة لوحدها، وتم الاتفاق على ان تكون مشاركة الحلف في جهود غير قتالية لا تعكس التزاما بالدخول طرفا في الصراع الدائر في العراق والمتعلق بالاحتلال أو بسببه، وانتهت دول الحلف إلى المشاركة بجهود دعم استقرار العراق، ودعم تدريب قواته الجديدة، واعتبر ذلك التزامات الحد الادنى من الحلف لمساعدة الولايات المتحدة طالما ان احداث العراق لم تكن احداث محلية فحسب انما تتعامل مع الاستقرار جنوب الحدود التركية الدولة العضو في الحلف، وتتعامل مع مسالة حقوق الاكراد ومنحهم الفدرالية، والكرد كما هو معروف اكثر القوميات التي تحضى بدعم أوروبا منذ قرابة اكثر من عقدين[٣٩].

والامر الاخر المرتبط به هو ان الولايات المتحدة لجأت إلى ترتيب اوراق أطلسية عدة خلال تلك المرحلة ومنها السعي إلى نشر الدرع الصاروخي الأمريكي ليغطي كامل أوروبا، فضلا عن موافقتها على اطلاق مفاوضات ضم كل من كرواتيا والبانيا للحلف، والتي عدت عملية

ضمها للحلف ليس فيها اضافة مهمة كونها بلدان فقيرة ومدى مساهمتها في الحلف لا تتعدى في كونها عملية تقلل من وجود فراغات أمنية في وسط القارة الاروبية، فضلا عن الموافقة على منح الأوروبيين ميزة تفضيلية في العقود التي يمكن ان تطلق في حملة اعادة اعمار العراق(٤٠).

اما بخصوص المسالة الثانية والمتعلقة بمبادرة اسطنبول، فانها ترجع إلى مرحلة سابقة وتحديدا تسعينيات القرن الماضي، واصلها أوروبي وليس أطلسي عندما سعت أوروبا إلى الحوار مع العرب من اجل فهم موقفهم من السياسات الأوروبية، وفهم التهديدات والمخاطر التي تواجه أوروبا، ومحاولة جعل الدول العربية خط دفاع بوجه اغلب الاخطار التي يمكن ان تتطور من دون ذلك الحوار قبل ان تتطور وتنتقل إلى أوروبا. ولجأ الحلف بعدها إلى فتح قنوات للحوار مع البلدان العربية، وتحديدا مع الدول المطلة على البحر المتوسط من اجل تفهم واسع لطبيعة المخاطر التي تواجه الحلف في حدوده الجنوبية ودفع الدول العربية إلى المشاركة بجهود حفظ الأمن المتلائم مع الاحتياجات الأطلسية(٤١).

ان المنطقة العربية ومنذ الالفية الجديدة انتجت تيارات متشددة، لا تتفق مع طريقة العلاقة الرسمية مع الولايات المتحدة، وهذا الامر لم تسعى الولايات المتحدة إلى التعامل مع أسبابه انما لجأت إلى استخدام الانظمة العربية ومنحها تفويض باستخدام القوة لكبحه، لهذا اتجه الحلف إلى تطوير مبادرة عرفت بمبادرة اسطنبول، التي تدعو إلى اقامة شراكة مع دول مهمة في المنطقة، وفي هذه الشراكة يقوم الحلف باقامة حوار مباشر مع الدولة العربية، ويقدم لها المساعدات، والتدريب المشترك، والتعاون المتعدد الجوانب،..

وبالفعل وقع الحلف مبادرة الشراكة مع دول مهمة ومنها باكستان والبحرين وقطر والكويت والامارات والسعودية والاردن ومصر والمغرب، وهو امر منح الحلف مرونة واسعة في استخدام القواعد والتسهيلات لهذه الدول في مواجهة أي حالة طارئة يمكن ان تواجه الحلف، أي انه يمنح الحلف ساحة عمليات مفتوحة عبر العالم على نطاق المنطقة العربية ككل، وهو ما يجعل المنطقة العربية تقع ضمن نطاق عمل ومهام الحلف المباشرة(٤٢).

الخاتمة والاستنتاجات:

ان حلف الناتو يمثل واحد من اهم الاحلاف الدولية في عالمنا المعاصر، ووجوده والادوار التي ينفذها تعد من القضايا التي تثير الكثير من النقاش الاكاديمي والسياسي، كون ظروف التاسيس تختلف عن الظروف القائمة اليوم، فالحلف لم يعد مؤسسة دفاعية انما هو مؤسسة ضامنة للمصالح الغربية واهمها وجود الغرب على قمة الهرم الدولي.

والحلف له مصالح تتمثل بمصالح القوى الاعضاء فيه، وهؤلاء الاعضاء من مصلحتهم ان يبقى الغرب عامة على قمة الهرم الدولي، وهو ما يتجسد باضعاف التهديدات التي يمكن ان يتعرض لها الحلف، فضلا عن تهيئة مسرح عمليات ممتد يعطيه مرونة للتعامل مع النظام الدولي ككل، خصوصا في اعقاب التوسع في نص ميثاق الحلف ، والذي وسع من ادواره ولم يجعلها قاصرة على اوروبا.

وتعد منطقة الشرق الاوسط واحدة من اهم المناطق التي يتفاعل معها حلف الناتو او الدول الاعضاء، فالشرق الاوسط يمثل التخوم الجنوبية للحلف، واهميته تتمثل من كون المنطقة غير مستقرة مما يمكن ان يعرض الحدود الجنوبية للحلف الى مخاطر بصيغة او اخرى.

كما ان الشرق الاوسط فيه العديد من المصالح السياسية والامنية والاقتصادية والحضارية التي ترتبط بها مصالح الدول الاعضاء في الحلف.

وتبرز من بين مناطق الشرق الاوسط المنطقة العربية، وهذه المنطقة كانت تحت الاحتلال الاوروبي لمدة طويلة من الزمن، على نحو كون اغلب تاريخها الحديث والراهن، وهذه المنطقة تعرضت خلال العقود القليلة الى العديد من مظاهر عدم الاستقرار على نحو جعلت المنطقة مصدر من مصادر عدم الاستقرار الاقليمي، ورغم ان بعض مسببات عدم الاستقرار هي غربية في المقام الاول الا ان المسببات الداخلية لا يمكن انكارها، وهذه المسببات عامة كانت مدخل الى ان يظهر في المنطقة حراك واسع في عام ٢٠١٠ وما تلاه، وقبله ظهر الارهاب بصيغ مختلفة على نحو اخذ يهدد وجود الدول العربية، وكان الحلف ينظر اليها على انها وجود لتهديد الى جوار حدوده الجنوبية، ومن ثم فانه اتجه الى التدخل في ليبيا عام ٢٠١١،

كما انه سمح لتركيا بان تتدخل بشكل محدود في سوريا، دون مستوى يورط الحلف ككل في الاحداث السورية.

وتتبع سياسة الحلف في المنطقة العربية يبين الاتي كاستنتاجات:

١–ان اسباب بقاء الحلف وتوسعه بعد عام ١٩٩٠ انما يرجع الى كون البيئة الدولية هي بيئة مليئة بالتحديات التي تمس الامن الغربي

٢–ووجدت الدول الاعضاء ان بقاء الحلف يحقق المصالح الغربية عامة في البقاء على قمة الهرم الدولي

٣–ان منطقة الشرق الاوسط عامة والمنطقة العربية خاصة انما هي منطقة اضطراب وعدم استقرار لمسببات محلية وخارجية

٤–ترى الدول الغربية ان مظاهر عدم الاستقرار الذي تخضع له المنطقة العربية انما يستلزم من الدول الغربية ان تعتمد سياسات تقوم على الاستعداد للتدخل في هذه المنطقة عند الضرورة

٥–ان الحلف خلق له مصالح واسعة في المنطقة العربية منذ عام ٢٠٠٤ بعد ان اقر بنود الشراكة او مبادرة اسطنبول ، والتي اعلنت الشراكة بعدها بين عدة دول عربية وبين الحلف

٦–ان مبادرة الشراكة هيئت للحلف ميدان عمليات واسع يغطي اغلب الشرق الاوسط، ومن ثم سيضمن للحلف موقع افضل في اي حالة صراع مستقبلي بين الحلف وخصومه.

وختاما، يتضح من البحث ان حلف الناتو انما يمثل حالة خاصة من الاحلاف الدولية، وفيه استطاع الحلف ليس البقاء بعد زوال مسببات وجوده في العام ١٩٩٠ ، انما استطاع ان يتوسع بعد العام ١٩٩٩، والتوسع في الادوار ونطاق التحرك بشكل مضاعف بعد عام ٢٠٠٤، وادى بعضا من الادوار العالمية في الاحداث الليبية عام ٢٠١١، ويتوقع ان يتوسع الحلف ومهمه مستقبلا بحكم التغير الذي اخذ يصيب العلاقات الدولية، وتوقعات ان يكون الصراع اتجاه ظاهر بشدة في تلك العلاقات مستقبلا.

دراســ

NATO policy towards the Arab region (the events of the Arab Spring model)

Dr. Abbas Saadoun Refaat

Abstract:
The NATO is one of the world's most prestigious organizations, and by virtue of being the West's arm, the alliance cares with most regions of the world and its regions, and inclusive of ,the Arab region and doubled his attention to this region after the year 2001, including the events of what was known as: Arab Spring, being exposed to rebuild formulate their interactions and political maps, which would be of interest to this search.

المصادر والهوامش

[1]–هو نظام يشبه لعبة دولية تقوم على اساس تقدير كفة التوازن في القوة، ينظر:

brian healy, Arthur Stein, , The Balance of Power inInternational History, theory and reality, Journal of Conflict Resolution, Vol. 17 No. 1, Center for International Studies, Cornell University, March 1973،pp: 49-54.

[2]–وهو نظام يقوم على فكرة ان النظام الدولي هو نظام واقعي مهما تم العمل على تعميق منحى المثالية أو التنظيم الدولي، ومن ثم فان فكرة الاعتداء والعدوان ممكنة، والحلول الممكنة لهذا الامر هو تعميق مبدأ المحاسبة وفقا لقواعد دولية تقوم على جمع كل الدول لرد أي حالة توصف بالاعتداء أو العدوان. ينظر: رسول حسين علي الجميلي، التنظيم الدولي بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ص١٩٨–١٩٩.

٣–توسع الحلف لاحقا، ليضم في نهاية العام ٢٠١٥ (٢٨) دولة وهي كل من الدول الاتية: إيطاليا (١٩٤٩)، أيسلندا (١٩٤٩)، بلجيكا (١٩٤٩)، البرتغال (١٩٤٩)، الدنمارك (١٩٤٩)، فرنسا (١٩٤٩)، كندا (١٩٤٩)، لوكسمبرج (١٩٤٩)، المملكة المتحدة (١٩٤٩)، النرويج (١٩٤٩)، هولندا (١٩٤٩)، الولايات المتحدة (١٩٤٩)، تركيا (١٩٥٢)، اليونان (١٩٥٢)، ألمانيا (١٩٥٥)، إسبانيا (١٩٨٢)، جمهورية التشيك (١٩٩٩)، بولندا (١٩٩٩)، المجر (١٩٩٩)، إستونيا (٢٠٠٤)، ليتوانيا (٢٠٠٤)، بلغاريا (٢٠٠٤)، لاتفيا (٢٠٠٤)، رومانيا (٢٠٠٤)، سلوفاكيا (٢٠٠٤)، سلوفينيا (٢٠٠٤)، كرواتيا (٢٠٠٩)، ألبانيا (٢٠٠٩).

[4]–ما هو حلف شمال الأطلسي، الموقع الرسمي للحلف، ١١ اذار ٢٠١٦، موقع الحلف الالكتروني. **http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html**

٥–د.سالي جمعة، منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،، ١٢ شباط ٢٠١٦.
http://www.f-law.net/law/threads/27389-North-Atlantic-Treaty-Organization-NATO

[6]-nato civilian and military structure, In: 2 Fab 2016, pp: 76-77. http://www.nato.int/docu/handbook/2006/hb-en-2006/Part3.pdf

[٧]–فيما يتعلق بالواقعية في العلاقات الدولية، فهي إحدى النظريات السياسية التي تعني بتحليل السياسات الدولية من منظور واقعية السلوك القائم على مراعاة المصلحة والقوة، بما تحمله من أبعاد متشابكة وما تعكسه من مصالح متناقضة وما تراعيه من موازين قوى. ينظر:

Michael Cox, Introduction to international relations, London , University of London, 2011, pp: 65-66.

[٨]–الحرب الباردة هو نوع من الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكل منهما يقود معسكر متناقض ايديولوجيا مع منافسه، وامتدت بين العامين ١٩٤٧–١٩٩٠، واستخدم فيها كل انواع وسائل الصراع باستثناء الحرب العسكرية المباشرة. ينظر: مُحَمَّد براك السعدون، إستراتيجية الانتشار العسكري الأمريكي بعد الحرب الباردة، دراسات إقليمية، العدد ٢٣،جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ص٣٢٨–٢٣٠.

[٩]–د. بن داود ابراهيم، الانسحاب من اتفاقات حظر الاستخدام النووي وفق قواعد القانون الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ٨، جامعة ورقلة،الجزائر، كانون الثاني ٢٠١٣، ص ص٣٥–٣٦.

[١٠]–د. صبحي فاروق صبحي، الولايات المتحدة والنظام الدولي رؤية في ضوء القطبية الدولية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٢٤، جامعة تكريت، ٢٠١٤، ص ص٢٤١–٢٤٥.

١١–مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع و التوقع، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ص٣–٥.

١٢–عيسى احمد الشلبي، الاتجاهات الحديثة في دراسة القوة العسكرية في العلاقات الدولية بعد احداث ١١–أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٨ و ٢٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ص٢٥٨–٢٥٩.

١٣–شذى زكي حسن، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ص٩٥–٩٧.

وايضا: طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ص٨١–٨٥.

١٤–قارن: مُحَمَّد سالم احمد الكواز، منهل الهام عبدال عقراوي، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية النشأة والتطور دراسة تاريخية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، العدد ١٢، ر، ٢٠١٣، ص ص٥٩٥–٥٩٩.

١٥–طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، مصدر سبق ذكره، ص ص٨١–٨٣.

١٦–د.سالي جمعة، منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مصدر سبق ذكره، ص ص٩–١١.

[17]-Bringing peace and stability to the Balkans, Nato briefing, february 2005, pp: 2-4.

[18]-Felipe Montoya Pino, nato in Kosovo, operation allied force viewed from the core principles of jus in bello, EAFIT Magazine, Vol. 1, 01., Colombia, January-June 2010, pp: 15-17.

[19]-Anne-Sophie Massa, NATO's Intervention in Kosovo, Berkeley Journal of International Law, Vol 24, No. 2, Washington, 2006, pp: 611-612.

[٢٠]-د.سالي جمعة، منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢-١٣.

[٢١] خضر عباس عطوان، أحمد محمود عبد المجيد، الولايات المتحدة والقوى الكبرى دراسة لعلاقات القوى الكبرى وطبيعة مشاركتها في إدارة النظام الدولي، قضايا سياسية، العدد ٣٧و ٣٨، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ص٤٧٠-٤٧٥.

[22]-W. Shadid&P.S. van Koningsveld, The Negative Image of Islam and Muslims in the West :Causes and Solutions, In: Shadid, W& .P.S.van Koningsveld (Eds), Religious Freedom and the Neutrality of the State: The Position of Islam in the European Union . Leuven, Peeters,2002,pp.174-177. http://www.interculturelecommunicatie.com/download/image.pdf

[٢٣]-اي انها تلجأ إلى التعامل المسبق مع أي تحدي ترى انه يمكن ان يعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر ان اتيحت له الظروف الملائمة. ينظر:

مُحَمَّد يونس الصائغ، أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٤٠، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ص٢٣١-٢٣٣.

[٢٤]-والتبرير المساق هنا هو:

-ان استخدام الطائرات من قبل هواة طيران في ضرب مواقع قيادية أمريكية هو امر غير قابل للتصور، وحتى لو حدث فان الطائرات المستخدمة يمكن التحكم بها من الارض ان انحرفت عن مسارها الطبيعي.

-ان المدة بين تعرض الطائرات لفقدان السيطرة وبين استخدامها كانت كافية لتدخل القوات القادرة على اسقاط تلك الطائرات وهي في الجو.

-انه في يوم الحادث لم يلتحق بالعمل اكثر من ٥٠٠٠ يهودي يعملون بمركز التجارة العالمي، وعدم التحاق اليهود كافة بالعمل بلا مناسبة دينية أو سياسية أو ثقافية أو حركة احتجاج، هو مؤشر على كون الحدث مدبر من جهة مقربة من اليهود ولا يمكن ان تكون تلك الجهة الا يمينية بروتستانتية تؤمن ان اليهود هم الشعب المختار وان على المسيحيين ان يعملون كل شيء يمكن اليهود من اعتلاء مكانتهم السماوية المتصورة وفق لكتب العهد القديم والحديث التي يستخدمها اولئك المحافظون.

قارن: تيري ميسان،التضليل الشيطاني: ماذا جرى في ١١ أيلول ٢٠٠١ هجوم إرهابي ام انقلاب؟ ترجمة زهير طالب، دمشق، الدار الوطنية الجديدة،٢٠٠٢، ص ص١٢-١٦. وايضا: حيدر زاير عبوسي، الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد احداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وبواعثها، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٦، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص ص١٦٦-١٦٩.

[٢٥]-واثق مُحَمَّد براك السعدون، تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة في علاقة العراق بمنطقة حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، مجلة سر من رأى، العدد ١١، جامعة سامراء، ٢٠١٥، ص ص١٣٥-١٣٩.

[26]-thomas w. maulucci, Comparing the American Occupations of Germany and Iraq, yale journal of international affairs, NO. 4, the Jackson institute for global affairs, winter 2008, pp: 123-126.

[٢٧]-ياسين مُحَمَّد حمد العيثاوي، المواطنة في ظل العولمة، قضايا سياسية، العدد ٣٥ و ٣٦، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ص٢٤٨-٢٥٢.

[٢٨]-ومضمون الحرب الوقائية انها لا تنتظر تطور التهديد القائم إلى تهديد فعلي وتستبق ضربه، انما عليها ان تنهي أي احتمال لوجود تهديدات، واستخدمت الاستراتيجية الوقائية عام ٢٠٠٢ في الحرب على العراق.

[٢٩]–نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، دراسات إقليمية، العدد ١٠، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص ص٤٧–٥٠.

[30]-Saad Eddin Ibrahim, Ethnic conflict and state-building in the Arab world, Oxford, Blackwell Publishers‹, 1998, pp: 230-238.

[٣١]–دهام محمد العزاوي، البعد الإسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ص١٠٩–١١١.

[32]-Michael C. Hudson‹ (ed), The Crisis of the Arab State, Cambridge‹, Belfer Center for Science and International Affairs, August 2015, pp: 14-16.

[٣٣]–حميد ياسر الياسري، مؤشرات الفقر في الوطن العربي–دراسة في الجغرافية السياسية–، القادسية للعلوم الإنسانية، العدد ١١، جامعة القادسية، ٢٠٠٨، ص ص٢٦٣–٢٦٦.

[٣٤]–احمد ناصوري، واخرون، العولمة الثقافية وإبعادها السلبية على الوطن العربي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٨، جامعة الانبار، ٢٠١٣، ص ص٤٨٠–٤٨٦.

٣٥–دنيا جواد، الارهاب في العراق.. دراسة في الأسباب الحقيقية دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق.. ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ص١٣٠–١٣٣.

٣٦–عبد العباس فضيخ دغبوش، الخريف (الربيع) العربي بين مطرقة المخططات الجيوبولتيكية والتحولات الغربية وسندان التشدد الديني و التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي العربي، مجلة الاداب، العدد ١١١، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ص٤٢٠–٤٢٥.

٣٧–عامر هاشم عواد، توظيف العامل الديني لخدمة اهداف السياسة الخارجية الأمريكية(الحرب على العراق ٢٠٠٣ أنموذجا)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ص٢١–٢٥.

[٣٨]–قارن:

-Jaap de Hoop Scheffer, NATO after the Istanbul Summit, Emmapark, Atlantische Commissie, 2006, pp: 2-3. http://www.atlcom.nl/ap_archive/pdf/AP%202004%20nr.%205/De%20Hoop%20Scheffer.pdf

[٣٩]–عبد الكريم اسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٢، جامعة ورقلة، الجزائر، كانون الثاني ٢٠١٥، ص ص٢١٦–٢١٩.

[40]-James M. Goldgeier, The Future of NATO, Council Special Report No. 51, NY, The Council on Foreign Relations, February 2010, pp: 14-16.

[٤١]–تقرير: التعاون الأمني مع منطقة البحر الابيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، بروكسل، موقع حلف الناتو، ٢٠١٢، ص ص٢–٤. http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_publications/20120116_secopmed-arb.pdf

[٤٢]–محمد حسون، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ١، جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص ص٥٠٩–٥١٢.